آليات تحقيق الأمن الاقتصادي للاجئين السوريين في محافظة الإسكندرية بمصر

بحث ميداني على عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية

داليا محمد إبراهيم محمد الشعشاعي
باحثة دكتوراه تخصص علم الاجتماع
كلية الاداب– جامعة السويس

المستخلص

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في التعرف على آليات تحقيق الأمن الاقتصادي على مستويات عدة للأسر السورية المهاجرة قسريًا إلى مدينة الإسكندرية من خلال التعرف على واقع الهجرة القسرية في المجتمع المصري، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتمثلت أدوات البحث في استبانة موجهه للاجئين السوريين، ومقابلة شخصية لموظفي المنظمات الراعية للاجئين في مصر وأخرى للاجئين السوريين، وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن هناك ضعف في دور المنظمات الحقوقية الأممية الخاص برعاية اللاجئين السورين في مصر والذي يتضح في ضعف قدرتها في الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية تجاه هؤلاء اللاجئين، كما تراجعت الأوضاع المادية للسوريين في الآونة الأخيرة، بسبب موجة الغلاء التي اجتاحت الأسواق المصرية، وهذا الأمر أثر في المواطن السوري والمصري على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين السوريين، الأمن الاقتصادي، الهجرة القسرية

Abstract

The main goal of the current research is to identify the mechanisms for achieving economic security at several levels for Syrian families forced to migrate to the city of Alexandria by identifying the reality of forced migration in Egyptian society, using the descriptive analytical approach. The research tools were a questionnaire directed to Syrian refugees, and a personal interview. For employees of organizations sponsoring refugees in Egypt and others for Syrian refugees, the study reached a number of results, the most important of which is that there is a weakness in the role of international human rights organizations in caring for Syrian refugees in Egypt, which is evident in their weak

ability to fulfill their economic obligations towards these refugees, and the financial conditions of the Syrians have declined recently. The latter, due to the wave of high prices that swept the Egyptian markets, and this matter affected Syrian and Egyptian citizens alike.

Keywords: Syrian refugees, economic security, forced migration

مقدمة البحث:

شهد المجتمع الدولي صراعات ونزاعات متتالية منذ عقود طويله؛ وقد ازدادت هذه الصراعات مع نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وقد ترتب على تلك الصراعات تزايد تحركات السكان الأصليين في مناطق النزاع ما بين تحركات بين المناطق الداخلية في شكل نزوح داخلي، وما بين تحركات خارج الدولة في صورة هجرات قسرية، حيث تجاوز عدد الأشخاص الفارين من الحروب والاضطهاد والنزاعات حاجز الـ (70) مليون شخص في عام (2018)، طبقا لأرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو أعلى مستوى تشهده المفوضية منذ ما يقرب من (70) عاماً على تأسيسها. وعلى مستوى المجتمع السوري: تخطى عدد النازحين قسرا بسبب الأزمة الدائرة في البلاد (11) مليون شخص (أي أكثر من عدد السكان الإجمالي) خلال الفترة من مارس (2011) إلى مارس (2015) وتراجع مستويات التنمية الاقتصادية لتعود إلى ما كانت عليه قبل أربعة عقود. وتُظهر البيانات الواردة في تقرير "الاتجاهات العالمية" السنوي، والذي يصدر عن المفوضية، بأن ما يقرب من (70.8) مليون شخص هم الآن في عداد النازحين قسراً، وهو ضعف المستوى الذي كان عليه قبل (20) عاماً، ووقد زاد هذا العدد بقدار (2.2) مليون شخص بين عام (2018) وعام (2019)، وهو ما يوازي عدد سكان تايلاند وتركيا. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2020)

وتُظهر البيانات الواردة في تقرير "الاتجاهات العالمية" السنوي، والذي يصدر عن المفوضية، بأن ما يقرب من (70.8) مليون شخص هم الآن في عداد النازحين قسراً، وهو ضعف المستوى الذي كان عليه قبل (20) عاماً، ووقد زاد هذا العدد بقدار (2.2) مليون شخص بين عام (2018) وعام (2019)، وهو ما يوازي عدد سكان تايلاند وتركيا. (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2019)، أما في سوريا، استمر الوضع في إحداث أكبر أزمة نزوح في جميع أنحاء العالم، مع نزوح أكثر من (6.7) مليون سوري داخل البلاد، واستضافة تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر لنحو (5.5) مليون لاجئ. وقد أدى فيروس كورونا إلى تفاقم الضائقة الاقتصادية والاجتماعية بين صفوف اللاجئين والمجتمعات المضيفة لهم، حيث فقد الكثير منهم سبل عيشهم ليقعوا في المزيد من الفقر.

داخل سوريا، احتاج أكثر من (13) مليون شخص إلى مساعدات إنسانية مع نهاية عام (2020) أي أكثر بمليوني شخص عن بداية عام (2020). وعاد ما مجموعه (38,563) لاجئاً سورياً بشكل تلقائي إلى سوريا في عام (2020)، بانخفاض نسبته (60%) مقارنة بعام (2019)، ويرجع ذلك جزئياً إلى قيود الحركة المرتبطة بالوباء. كما تأثرت عملية إعادة التوطين، حيث غادر (9,230) شخص فقط في عام (2020)، بانخفاض نسبته (60%) عن العدد البالغ (23,076) مغادراً في عام (2019)، وفي عام (2020) تمكنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الوصول إلى (288,780) فرداً في جميع أنحاء المنطقة لتوفير المأوى الطارئ لهم، و (1.4) مليون شخص بمواد الإغاثة الأساسية، وأكثر من (1.5) مليون شخص بمساعدات نقدية. واصلت المفوضية أيضاً المشاركة في قيادة خطة الاستجابة

الاقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم والخاصة بالأزمة السورية. (تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021)، وإذا كانت جميع فئات المجتمع تتأثر سلباً بالحروب والنزاعات المسلحة والكوارث فإن النساء والأطفال هم الفئات الأكثر تأثرا بتداعيات تلك النزاعات، حيث تعد شريحة النساء والأطفال الأكبر والأكثر ضعفا وهشاشة، فوفقا للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين UNHCR تشكل النساء والفتيات حوالي (50%) من أي مجموعة من اللاجئين أو النازحين، ويشكل الأطفال حوالي نصف الأشخاص النازحين قسرا في العالم.

شكل رقم (1)

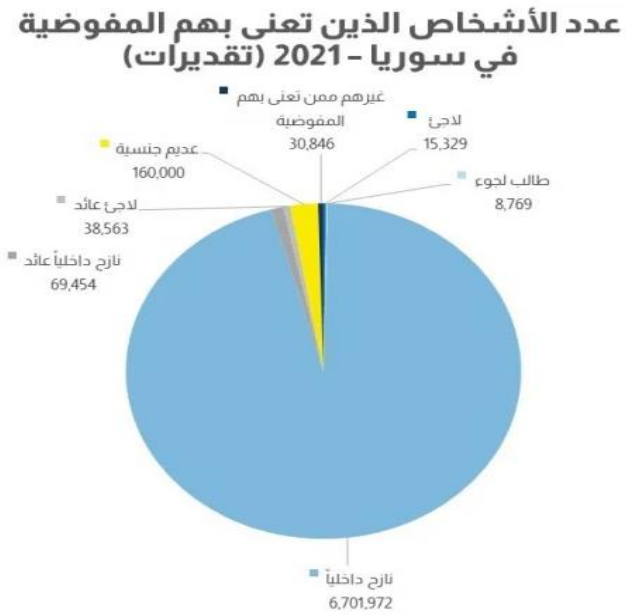

عدد الأشخاص الذين تعنى بهم المفوضية في سوريا –2021 (تقديرات)

ويشكل الواقع الإنساني في سوريا تحديا كبيرا، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في

فبراير (2016) أكثر من (4.8) مليون لاجئ، (53%) منهم اقل من (18) عام ويشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع عدد اللاجئين السوريين. ويوجد عدد (2.1) مليون لاجئ سوري مسجلين في قائمه المفوضية، وموزعين على بعض الدول كالاتي:

جدول رقم (1)

يوضح عدد اللاجئين بالدول المضيفة حتى عام 2016

م	الدولة المضيفة	العدد	م	الدولة المضيفة	العدد
1	الأردن	639.704	4	مصر	118.512
2	عراق	246.051	5	شمال أفريقيا	29.000
3	لبنان	1.067.785	6	تركيا	2.037.789
7	النازحون داخليا بسوريا				7.6 مليون
8	طالب حق اللجوء السياسي في أوروبا (خلال الفترة من ابريل 2011-2016)				1.037.760

المصدر: من أعداد الباحثة.

ويلاحظ من البيانات الإحصائية، أن المنطقة العربية تستقبل اكبر عدد من المهاجرين السوريون قسريا، ويحتاج كل من المهاجرين قسريا، والنازحين داخليا إلى المساعدات الإنسانية ويشكل اللاجئون السوريون والفلسطينيون (40%) من السكان وسجلت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين اكثر من (60) الف حالة ولادة لدى النازحين السوريين في لبنان ويعيش (86%) من اللاجئين السوريين في (242) قرية تعتبر من القرى الفقيرة، ويعيش حوالي

(16%) في عدد(2000) مخيم عشوائي، و (40%) في مباني غير مكتملة ومخازن فارغة ومواقف سيارات (جامعة الدول العربية، 2016)

وقد اكدت عدد من الدراسات على صعوبة وضع اللاجئين السوريين ومنها دراسة رامز عدنان راجح، محمد جمال مشرف مظلوم (2013) حيث أوضحت أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي تشهده البلاد حالياً يزيد من احتمالات تزايد الهجرة غير القانونية من سورية، إضافة إلى عدم وجود إستراتيجية وطنية لمواجهة الهجرة غير القانونية من سورية، كذلك دراسة دراسة كريمة قحايرية وصالح جدي (2015) وهدفت إلى محاولة دراسة أبرز مضامين ودلالات الفكرية للأمن واللجوء و التعرف على مجمل التغيرات والتأثيرات التي ستترتب عليه من خلال قضية اللجوء ووضع مجموعة من الاحتمالات المستقبلية لطبيعة النظام السياسي السوري في الوضع الراهن، واسفرت الدراسة لعدد من النتائج أهمها تسببت الأزمة السورية إلى الزيادة في عدد تدفقات اللاجئين، وبالتالي الزيادة في حدة التهديدات الأمنية في أوروبا، اختفاء الدول وراء قناع الهجرة غير الشرعية لحرمان اللاجئين السوريين من منحهم طلب اللجوء. على الرغم من تحقيق بعض الإنجازات على الصعيدين السياسي والإنساني تجاه قضية اللاجئين كموقف ألمانيا، ومناداة الاتحاد الأوروبي بتحمل الأعباء، واقتسام حصص اللاجئين، واستقبالهم، وتوطين بعض اللاجئين، وتقديم المساعدات، إلا أن الدول الأوروبية في مجملها تسعى بكل جهد إلى وقف اللجوء إليها والحد منه من خلال بناء الأسوار، والجدران على طول الحدود، والرقابة الدائمة والمتواصلة، واستخدام الشرطة لقمع اللاجئين، واجبارهم على العودة. ودراسة **سحر حسان بربري** (2017) هدفت الدراسة الى التعرف على أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري كدراسة ميدانية على عينة من النساء

السوريات اللاجئات في مصر والكشف عن المخاطر التي تعرضت لها النساء في سوريا ودفعتهن الى تركها، ورصد أوضاع المرأة السورية الاقتصادية والتعليمية والصحية والكشف عن الصعوبات التي واجهت وتواجه المرأة السورية في مصر والتعرف على الآثار النفسية والاجتماعية المترتبة على النزعات المسلحة على المرأة وخلصت الدراسة إلى أن اللاجئات السوريات في مصر يعشن في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، وذلك لأنهن فقدن معظم مدخراتهن أثناء هروبهن من سوريا، وبالتالي يواجهن غلاء المعيشة وارتفاع الأسعار في مصر، كما تواجه السوريات عدة صعوبات خاصة بتعليم أبنائها. ودراسة ندى يسري كمال (2018) وهدف البحث الى التعرف على الاثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة القسرية على الشباب المهاجر، الكشف عن الاثار الاجتماعية للهجرة السورية على الشباب واوصت لدراسة بمجموعة من التوصيات لتعزيز الوضع القانوني للاجئين في البلدان المستقبل منها: زيادة الوعي بالاتفاقيات الثنائية بين دول بلدان المنشأ والبلدان المضيفة، وحماية الفئات الضعيفة خاصة في مجتمعات النازحين، على سبيل المثال النازحين عديمي الجنسية، وينبغي أن تكون هذه المجموعات قادرة على الحصول على الإقامة القانونية والتسجيل، وسد الفجوة بين التعليم النظامي وغير النظامي، من خلال تعزيز المجال غير الرسمي وتوفير وسيلة للطلاب للانتقال إلى النظام الرسمي على حد سواء وفتح أماكن لاستثمار كافة مؤهلات الشباب مثل: الجمعيات والمؤسسات والنوادي الثقافية، محاسبة منتهكي حقوق المهاجرين.دراسة

ومن أهم التحديات التي تواجه المهاجرين السوريين قسريا تحدي التفاعل، والتكيف، واندماج الأشخاص في المجتمع المضيف، من هنا نتبع

مشكلة البحث من محاولتها الوقوف على أساليب الحصول على الحقوق الإنسانية التي كفلها المواثيق والإعلانات الدولية ومن ثم ضمان تحقيق الأمن الاقتصادي لأفراد الأسر السورية في المجتمع المصري، فقد لاحظت الباحثة معاناة الكثير من المهاجرين قسريًا في مصر من انعدام فرص الحصول على الحقوق الإنسانية، وانخراط الكثير منهم في أعمال هامشية تضعهم ضمن الفئات الهشة أو الضعيفة، وتعرض بعضهم للانتهاكات، وفقدان البعض لتلبية الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب، علاوة على صعوبة الحصول على الرعاية الصحية ويتزايد. هذا التحدي للمهاجرين قسريًا إلى مصر في إطار عدم تأسيس مناطق سكنية لهم على غرار المخيمات المقامة في بعض الدول الأخرى مثل الأردن ولبنان، أو اهتمام المنظمات الدولية في مجال حماية حقوق اللاحقين كما في بلدان أوربا.

أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي في التعرف على آليات تحقيق الأمن الاقتصادي على مستويات عدة للأسر السورية المهاجرة قسريًا إلى مدينة الإسكندرية من خلال التعرف على واقع الهجرة القسرية في المجتمع المصري

مشكلة الدراسة وتساؤلات البحث :

تسعى الباحثة في هذا البحث إلى التعرف على مستوى تحقيق الأمن الاقتصادي لدي الأسر المهاجرة قسريًا في المجتمع المصري، والوقوف على الجهود الدولية والمحلية في مجال دعم الأسر المهجرة قسرًا إلى محافظة الإسكندرية. وبناءًا على المؤشرات السابقة يمكن للباحثة تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي:

"ما واقع الهجرة القسرية في مصر؟ وما آليات تحقيق الأمن الاقتصادي لدى المهجرين قسريًا؟ والذي ينبثق منه مجموعه من التساؤلات الفرعية للتعرف على واقع الهجرة القسرية في المجتمع المصري وتتمثل في:

١. ما مستوى مؤشرات الأمن الاقتصادي للأسر السورية المهاجرة إلى الإسكندرية؟

٢. ما المساعدات التي قدمها المنظمات الدولية للأسر السورية المهاجرة قسريا الى مدينة الإسكندرية؟

٣. ما المساعدات التي قدمها المؤسسات المدنية والأهلية للأسر السورية المهاجرة قسريا الى مدينة الإسكندرية؟

منهج البحث: نظرا لطبيعة موضوع البحث، فسوف تعتمد الباحثة على المنهج الوصفي

أهمية البحث:

تتحدد أهمية البحث على مستويين هما:

1-الأهمية النظرية:(العلمية): تتمثل الأهمية النظرية البحث في الآتي

أ- ما سيقدمه من إضافية علمية جديدة حول أبعاد الأمن الاقتصادي على المستوى العام، كما تتمثل أهميته في التحقق من الفرضيات النظرية لمختلف الرؤي النظرية التي قدمت في مجال تفسير المشكلات الاجتماعية والحقوق الإنسانية، سيما للفئات الهشة في ظل مجتمع المخاطر العالمي.

ب- محاولة التوصل إلى نتائج علمية، ودلالات نظرية في مجال تفسير الهجرة الإنسانية، وسد الصغرة النظرية في مجال نظريات الهجرة، سيما الهجرة القسرية واللجوء الإنساني.

ج- تقديم مؤشرات علمية مبنية على سند علمي، يمكن أن تسهم في بلورة نماذج نظرية ملائمة لمواجهة أوضاع المهاجرين في الدول الفقيرة وعائلاتهم في محاولات الحصول على حقوقهم الإنسانية والعيش الكريم.

د- قلة الدراسات الميدانية في مجال الأمن الإقتصادي لدى المهاجرين قسريا، وخاصة في الدول الفقيرة.

2-**الأهمية التطبيقية:** تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث في الاتي :

أ- محاولة تقديم قاعدة بيانات تكون بمثابة مؤشرات حول أبعاد الأمن الاقتصادي المتحققة للأسر المهاجرة قسريا في الدول العربية، خاصة مصر، يمكن أن تكون بمثابة دليل إرشادي للهيئات الدولية والمحلية في إعداد الى برامج تداخلية للارتقاء بمستوى الأمن الإنساني لهم.

ب- الكشف عن أهم الوسائل العملية الملائمة للتعامل مع مشكلات الأسر المهاجرة قسريا، وحل تلك المشكلات بما يتلائم وثقافتهم المحلية التي نشأوا في كنفها.

ج- التوصل إلى مجموعة من المقترحات الإجرائية واليات تحقيقها في مجال تحقيق الأمن الإقتصادي للأسرة المهاجرة قسريا، يمكن أن تفيد المسؤولين على الأصعدة الثلاثة الاتية:

(١) المستوى التنفيذي (الواقعي): حيث يمكن أن تفيد المقترحات المنشودة مساعدة الممارسين من الإخصائيين الاجتماعيين، والمرشدين الاجتماعيين في كيفية ابتكار الوسائل والأدوات الملائمة للتنفيذ وتطبيق السياسات المتبعة في مجال احتواء المهاجرين قسريا، ومساعدتهم على الوصول لحقوقهم الإنسانية

وكيفية تنمية قدراتهم البشرية للتمكن من الوصول لحقوقهم والحصول عليها وإشباع احتياجاتهم.

(٢) مستوى اتخاذ القرارات، يحاول البحث التوصل إلى نتائج ومقترحات تسهم في مساعدة متخذي إقرارات على المستويات الإدارية المختلفة والجهات التنفيذية المنوط بها تنفيذ السياسات العامة في مجال حماية حقوق المهجرين قسريا ومن ثم تحقيق الأمن الإقتصادي لهم.

(٣) مستوى صنع السياسات، يحاول البحث الحالي التوصل الى مجموعة من النتائج والتوصيات العملية المصاحبة باليات مبنية على مؤشرات علمية واقعية حول كيفية صنع سياسات تلائم الأفراد والأسر المجرة قسريا في مجتمعات فقيرة، لا تقوى على سد احتياجات تلك الأسر الوافدة إليها بالإضافة الى مساعدة الجهات المعنية بصياغة سياسات الهجرة وعلاقتها بالتنمية الإنسانية المستدامة، سواء على مستوى المنظمات والهيئات الدولية. أو على مستوى حكومات الدول المستضيفة للمهاجرين قسريا. وكيفية مساعدتها على تعديل التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان عامة والمهاجرين خاصة.

التعريفات الإجرائية للمفاهيم:

١- الهجرة القسرية: يقصد بالهجرة القسرية في البحث الحالي، مجمل حركات المهاجرين التي يتوافر فيها عنصري الضغط والإجبار، بسبب الحرب الدائرة والنزاعات المستمرة بالمجتمع الأصلي كمنطقة طاردة، وما يترتب على تلك الحركات من استيطان هؤلاء المهاجرين كلاجئين أو غير مسجلين بالمجتمع المصري(الإسكندرية)

٢- مفهوم اللاجئ: يعرف اللاجئ بأنه كل شخص تعرض للاضطهاد بسبب عرفه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه الى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية خارج بلد جنسيته ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسيه ويوجد خارج بلده إقامته المعتادة السابق بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع أو لا يريد بسبب ذلك الخوف، أن يعود إلى ذلك البلد (Michalowski, 2004: 456)

٣- الأمن الاقتصادي: ويشير إلى توفير فرص الحصول على العمل وتأمين دخل أساسي مضمون، وتحسين نوعية حياة الأفراد المادية، وتقديم التسهيلات لريادة الأعمال والمشروعات الريادية.

محددات البحث:

أ- المحددات البشرية: وتتمثل في الأسر السورية المهاجرة قسريًا نتيجة الاضطرابات والحروب القائمة بالجمهورية العربية السورية..

ب- المحددات المكانية: وتتمثل في محافظة الإسكندرية. جمهورية مصر العربية.

ج- المحددات الزمانية: فترة أعداد البحث الفتة من شهر أكتوبر عام 2019 الى شهر مارس عام 2024.

طرق البحث:

انطلاقا من الهداف العام للبحث والمتعلق بدراسة الهجرة القسرية وعلاقتها بالأمن الاقتصادي للأسر السورية في المجتمع المصري (محافظة الإسكندرية)، فان الباحثة سوف تعتمد على عدة طرق منهجية لتحقيق هذا الهدف وهذه الطرق هي:

أ- طريقة المسح الاجتماعي العينة: التي تعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع وتهتم بوصفها وصفا دقيقا، وتعبر عنها كميا وكيفيا من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوصف وتشخيص أهم المتغيرات المحددة المتعلقة بالموضوع المطروح (خصائص الهجرة القسرية وعلاقتها بمستوى الأمن الإنساني لأفراد الأسر السورية في المجتمع المصري)، استنادا إلى جمع البيانات الميدانية باستخدام أدوات المسح الاجتماعي (استبيان من أعداد الباحثة)

ب- طريقة المقابلة الشخصية المفتوحة (الحرة): حيث تعتمد عليها الباحثة في جمع البيانات الكيفية المتعلقة بالمتغيرات لدى عينات محددة من الأسر السورية التي تعاني من تداعيات التهجير القسري، وصعوبة تحقيق احتياجاتها الأساسية التي تضمن أمانهم الاقتصادي، بالإضافة إلى استخدام المقابلة الشخصية في جمع البيانات الميدانية المتعلقة بالمسؤولين في مفوضية اللاجئين في الإسكندرية. للتعرف على أهم الجهود والآليات التي تتبعها المفوضية في التعامل مع اللاجئين السوريين علاوة على إجراء مقابلات مع مسؤولي الأجهزة الحكومية المحلية في محافظة الإسكندرية وسبل تعاملهم مع اللاجئين في سبيل تأمين حقوقهم الإنسانية.

ج- طريقة الملاحظة: ملاحظة بغض الممارسات اليومية للأفراد السوريين المهاجرين قسريًا في المجتمع المصري، وداخل الميادين بمحافظة الإسكندرية أثناء محاولاتهم الاندماج في الحياة اليومية من أجل تأمين سبل المعيشة والحياة الكريمة لهم.

مجتمع البحث:

بناء على الهدف العام من البحث، فان مجتمع البحث سيكون جميع أفراد الأسر السورية الموجودة في محافظة الإسكندرية والمستقرين فيها كلاجئين جراء الاضطرابات والعنف الدائر في الجمهورية العربية السورية.

عينة البحث:

انطلاقا من الهدف العام للبحث تعتمد الباحثة على العينة العمدية وسوف يتم اختيار مفردات العينة باستخدام طريقة الصدفة (العينة المتاحة)، من الأفراد ممن يتاح وجودهم للباحثة.

مصادر وأدوات جمع البيانات:

أ- مصادر البيانات:

نظرا لطبيعة موضوع البحث ومتغيراته الأساسية، ومصادر البيانات سوف تعتمد الباحثة على المصادر الآتية:

(1) المصدر البشري: ويتمثل في جميع الأفراد من أبناء الأسر السورية القاطنين في محافظة الإسكندرية، والذين وفدوا اليها قسريا جراء العنف وعدم الاستقرار السياسي كلاجئين إلى مصر، سواء كان لجوء رسميًا ومسجلين ضمن مفوضية اللاجئين، أو غير رسمي بالإضافة إلى أعضاء المفوضية الخاصة باللاجئين بمحافظة الإسكندرية، وبعض المسؤولين من الأجهزة الحكومية المحلية المعنيين بشؤون اللاجئين.

(2) المصدر الوثائقي: ويتمثل بالسجلات والإحصاءات المتعلقة بقوائم اللاجئين السوريون في المفوضية الخاصة باللاجئين، وكذا الوثائق الرسمية الخاصة بالخدمات المتعلقة باللاجئين السوريين.

أدوات جمع البيانات: بناء على طرائق البحث (المسيح الاجتماعي) سوف يعتمد البحث على الأدوات التالية:

(1) طريقة المسح الاجتماعي: سوف تعتمد الباحثة على أداة الاستبيان (من تصميم الباحثة) في جميع البيانات المتعلقة بالمتغيرات الخاصة بمتغيرات الظاهرة موضوع البحث.

(2) طريقة المقابلة: سوف تعتمد الباحثة على دليل المقابلة المفتوحة ويتضمن مجموعة الأسئلة المفتوحة (من أعداد الباحثة) المنبثقة من المحاور المتعلقة بأساليب تحقيق الأمن الإنساني للأسر السورية في محافظة الإسكندرية.

المداخل النظرية للبحث:

النظريات الاجتماعية تعتبر من الأدوات الهامة والاساسية والتي لا يستطيع الباحث في علم الاجتماع الاستغناء عنها في بحثه، ونظرا لتعدد النظريات الموجودة في علم الاجتماع فأن ذلك يتيح للباحث اختيار انسبها والإطار النظري المناسب لفهم وتفسير الوقائع في ظل نظرة محددة من النظريات، وسنستعرض في السطور القادمة مجموعه من النظريات في علم الاجتماع والتي يمكن تفسير موضوع بحثنا في اطارها

١- نظرية القرار:

قامت هذه النظرية على تقسيم القوى التي تؤثر على مفهوم الشخص المهاجر، وقراره في الهجرة يكون مبني على عوامل الجذب والطرد، وتُعَدّ عوامل الطرد عوامل سلبية متعلقة بالمنطقة التي يعيش فيها، وكما تُعَدّ عوامل الجذب عوامل إيجابية متعلقة بالمنطقة التي يهاجر إليها. (انتصار العتوم، 2020)

وقد تناولت هذه النظرية على أساس أن المهاجر يتخذ قرارات في الهجرة نتيجة تأثير عوامل مختلفة منها نفسية واجتماعية واقتصادية وتؤدي البيئة الاجتماعية دورا بارزا في جعل الإنسان او الجماعة اتخاذ قرار الهجرة.

٢- نظرية الطرد والجذب:

لقد قدم "دونالد بوج" (Donald Bogue) نموذجا نظريا لتفسير الهجرة على أساس عملية الطرد والجذب التي تؤثر على الناس فتدفعهم للهجرة ويمكن إجمال قوانين النظرية على الشكل الآتي:

أ- ان هنالك مراحل متلاحقة في عملية الهجرة تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار بالمكان الجديد، وتزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء ، وتعتمد الهجرة على متوسطي العمر من البالغين وغير المتزوجين.

ب- يكون عامل الجذب قويا في منطقة الوصول.

جـ- تفقد المناطق المهاجر منها متعلميها، وتجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي المهاجر إليها.

د- إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فان عملية الاختيار تزداد أيضا.

ولازالت معرفتنا قليلة حول معرفة كيفية اختيار البلدان المضيفة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والبلدان النامية، وهناك ثلاثة فروض تتضمنها الكتابات الموجودة عن الهجرة إلى البلدان النامية تفسر هذا النقص في المعرفة وهي:(كيلسي نورمن، 2016، 29)

أولا: تفترض الكتابات عدم ثبات اللاجئين المقيمين في الدول النامية المضيفة، ويعتقد أن اللاجئين العابرين مبتغاهم فقط الديمقراطيات الغربية – أوروبا، وأمريكا الشمالية، أو أستراليا – وأي بلد يعبرونه في طريقهم إلى هذه الدول

الغربية هو فرضيا مكانا للإقامة المؤقتة، ووجهة النظر هذه تقدم صورة ناقصة تفتقد إلى العديد من الفروقات الدقيقة التي تقوم عليها حقائق الهجرة المعاصرة إلى البلدان النامية وغيرها.

ثانيا: تفترض الكتابات أن اللاجئين يودعون ضد إرادتهم في مخيمات تديرها المفوضية العليا للاجئين، مما يتيح تفاعلا محدودا مع سكان البلد المضيف أو مع الحكومة ولكننا نجد انه في واقع الأمر ان غالبية اللاجئين لم يعودوا يعيشون في مخيمات فأكثر من نصف اللاجئين في العالم، وجميع المهاجرين في الواقع يعيشون في المناطق المتحضرة وليس في مخيمات وذلك في الشرق الأوسط على وجه التحديد.(Patricia Ward, 2014, p77–93) حيث تقيم الغالبية العظمى من اللاجئين خارج المخيمات سواء في المناطق الحضرية أو الريفية حيث من المرجح أن يكونوا على قدر كبير من التفاعل مع مواطني البلد المضيف وسلطات الدولة المضيفة.

ثالثا: ان هذا الاعتقاد الخاطئ يعتبر سوء توصيف من الدول المضيفة نفسها باعتبار ان قدراتها متدنية، وهذا يعني أن الدول ليست قادرة على التعامل مع اللاجئين أو توفير الخدمات لهم، مع حدود يسهل اختراقها نسبيا، وقدرة محدودة منها على ترحيل اللاجئين، والتزام قانوني دولي واضح المعالم بعدم إعادة اللاجئين قسرا إلى بلدانهم الأصلية إذا كانوا يواجهون الاضطهاد، وليس أمام هذه الدول المجاورة من خيار سوى استضافة اللاجئين والتعامل معهم. (Alexander Betts, 2010, p 13)

وبشكل او بأخر فأن الدول النامية المضيفة لا تملك القدرة على منع الهجرة اليها، وبالتالي عليها أن تقبل دورها كبلدان مضيفة مؤقتة، ففي أفريقيا والشرق الأوسط يوجد أعداد كبيرة من المهاجرين واللاجئين، وذلك لأن هناك قدر كبير

من عدم الاستقرار، والدول مانعة قدراتها المؤسسية أو القانونية محدودة للتعامل مع الشجرة الدولية.(James F. Hollifield, 2004, p3)

الدراسة الميدانية

تقنين أداة البحث تم إعداد استبانة خاصة بواقع تأثيرات الهجرة القسرية وآليات تحقيق الأمن الإنساني بحث ميداني على عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية، وأعدت الباحثة هذه الاستبانة وفق الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تحديد محاور الاستبانة: قامت الباحثة بتحديد محاور الاستبانة بناءً على تحديد المفاهيم الأساسية الهجرة القسرية والأمن الإقتصادي بأبعاده المختلفة، والدراسات السابقة المتصلة بها .وفي ضوء ذلك قامت الباحثة بإعداد الصورة الأولية للاستبانة، والتي اشتملت على واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية :بواقع (20) عبارة.

الخطوة الثانية :تم عرض الصورة الأولية للاستبانة على مجموعة من المتخصصين في مجال علم الاجتماع، وطلب من سيادتهم الحُكم على الاستبانة في ضوء ما يلي:

تحديد العبارات غير الواضحة.

ب- انتماء العبارة للمحور الذي تنتمي إليه .

ج- الصياغة الملائمة لكل عبارة من بنود الاستبانة.

د- إبداء أي ملاحظات حول تعديل أو إضافة أو حذف ما يلزم.

الخطوة الثالثة: الخصائص السيكومترية للاستبانة :للتحقق من كفاءة وصلاحية الاستبانة؛ قامت الباحثة بتطبيقها على عينة استطلاعية قوامها ((60فردا من الأسر السورية في محافظة القاهرة على أن تكون العينة الاستطلاعية من خارج

العينة الأساسية؛ وذلك لحساب صدق الاستبانة وثباتها من خلال درجات تلك العينة على مفردات الاستبانة، وذلك كما يلي:

أولاً: صدق الاستبانة

-1الصدق الظاهري:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عشرة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في مجال علم الاجتماع، وطُلب منهم إبداء الرأي حول إضافة ما يرونه من تعديلات أو الحذف، مع مراعاة أن الاستبانة سيتم الاستجابة لها من قبل عينة من الأسر السورية المقيمين في مصر، بالإضافة استخدام قياس ليكارت الثلاثي Likart (كبيرة- متوسطة- ضعيفة)، وفي ضوء توجيهاتهم قامت الباحثة بإعادة صياغة بعض البنود التي لم تصل نسبة الاتفاق فيها على80 ٪ من إجمالي عدد المحكمين، ويمكن إيجاز ذلك في الجداول الآتية:

جدول **(3)** نسب اتفاق المحكمين على بنود الصورة الأولية من الاستبانة

المحور	رقم البند	نسبة الاتفاق
المحور الاول: واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية	**1**	٪100
	2	٪100
	3	٪90
	4	٪100
	5	٪100
	6	٪100
	7	٪100
	8	٪90

المحور	رقم البند	نسبة الاتفاق
	9	٪90
	10	٪100
	11	٪90
	12	٪100
	13	٪90
	14	٪100
	15	٪100
	16	٪90
	17	٪100
	18	٪90
	19	٪100
	20	٪90

جدول **(4)** البنود التي اقترح المحكمون تعديلها في الصورة الأولية للاستبانة

م	المحور	رقم البند	البند قبل التعديل	البند بعد التعديل	نسبة الاتفاق على تعديله
1	واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية				**٪30**
2					**٪30**

2- **الاتساق الداخلي:**

قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة عن طريق حساب معاملات الارتباط بين درجة كل بند والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه البند، حيث تبقي الباحثة على البنود التي تظهر ارتباطًا جوهريًا ودالاً إحصائيًا، وتوضيح ذلك فيما يلي :

واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية

جدول**5**)) معاملات الارتباط بين درجة كل بند من بنود الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه) ن(**60=**

رقم	ارتباط البند بالمكون	مستوى الدلالة
1	**0,60**	**0,01**
2	**0,63**	**0,01**
3	**0,80**	**0,01**
4	**0,80**	**0,01**
5	**0,86**	**0,01**
6	**0,87**	**0,05**
7	**0,82**	**0,01**
8	**0,86**	**0,01**
9	**0,86**	**0,01**
10	**0,62**	**0,05**
11	**0,52**	**0,01**
12	**0,86**	**0,01**
13	**0,87**	**0,05**

14	0,82	0,01
15	0,81	0,01
16	0,83	0,05
17	0,86	0,05
18	0,83	0,01
19	0,80	0,05
20	0,83	0,01

يتضح من جدول (5) أن معظم بنود الاستبانة دالة إحصائيًا عند مستوى 0,01 بينما البنود6 ،10 ،13 ،16 ،17 ، 19

ثانيًا: ثبات الاستبانة: استخدمت الباحثة ثلاث طرق لحساب ثبات الاستبانة، وهي طريقة معامل ألفا –لكرونباخ، والتجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان –براون، وجيتمانSpearman – Brown & Gutman ، وطريقة إعادة تطبيق الاستبانة على نفس أفراد العينة الاستطلاعية بعد مرور أسبوعين من تاريخ انتهاء التطبيق الأول، ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات لمحاور الاستبانة:

جدول **(6)** معاملات الثبات لمحاور استبانة واقع الأمن الإنساني بحث ميداني على عينة من الأسر السورية)ن**(60 =**

المحور	ألفا– لكرونباخ	التجزئة النصفية		إعادة التطبيق
		سبيرمان– براون	جيتمان	
واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية.	0,766	0,723	0,722	0,734

يتضح من جدول (6) السابق أن قيم معاملات الثبات مرتفعة؛ مما يعطي مؤشرًا على ثبات الاستبانة، والاعتماد عليه في الدراسة الحالية.

الخطوة الخامسة :الصورة النهائية لاستبانة واقع الأمن الإقتصادي بحث ميداني على عينة من الأسر السورية :

بعد حساب الخصائص السيكومترية لاستبانة واقع الأمن الإنساني بحث ميداني على عينة من الأسر السورية أصبحت الصورة النهائية للاستبانة مكونة من (20)بندًا

جدول (7) الصورة النهائية لاستبانة واقع الأمن الإنساني بحث ميداني على عينة من الأسر السورية

م	المحور	أرقام البنود		عدد البنود	توزيع الدرجات	
		من	إلى		أقل درجة	أعلى درجة
1	واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية.	1	20	20	20	60

ثم قامت الباحثة بمراجعة تعليمات الاستبانة للتأكد من دقة صياغة تلك التعليمات، وذلك قُبيل تطبيقها.

-تصحيح الاستبانة:

تم استخدام قياس ليكارت الثلاثي (Likart) بوضع ثلاث اختيارات أمام كل عبارة تتضمنها الاستبانة تتمثل في الاختيارات) كبيرة – متوسطة – ضعيفة(، ويقوم المستجيب بوضع علامة (√) أمام العبارة تحت الاختيار الذي يتفق معها، وتأخذ الاستجابة كبيرة) ثلاث درجات(، متوسطة) درجتان(،

وضعيفة) درجة واحدة)، وبذلك تصبح الدرجة الصغرى للاستبانة ككل (20) درجة والدرجة العظمى (60) درجة.

خامسا– المعالجة الإحصائية

اعتمدت الباحثة في التحليل الإحصائي للبيانات على استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وقد استخدم المعالجات الإحصائية التالية:

- حساب التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد العينة، حيث تعبر النسبة المئوية أكثر تعبيرًا عن الدرجات الخام.

$$\text{المتوسط الحسابي} = \frac{(1\times ك3) + (2 \times ك2) + (3\times ك1)}{ن}$$

حيث:

ك1: مجموع تكرارات (كبيرة)

ك2: مجموع تكرارات (متوسطة)

ك3: مجموع تكرارات (ضعيفة).

ن: عدد أفراد العينة ويساوي (363) فردًا.

وقد تم تحديد مرتبة عبارات الاستبانة من خلال ترتيب المتوسط لعبارات الاستبانة ترتيبًا تنازليًا، كما قامت الباحثة بتحديد الاتجاه العام لعبارات الاستبانة، حيث وضع ميزان تقديري للاستبانة كالتالي:

جدول (**(8**ميزان تقديري لتحديد الاتجاه العام للاستجابة عن عبارات الاستبانة

الفئة	المتوسط	درجة الموافقة
الأولى	1 – 1,66	ضعيفة
الثانية	1,67 – 2,33	متوسطة
الثالثة	2,34 – 3	مرتفعة

- حساب كا^2، لمعرفة مدى ترابط أراء أفراد العينة وتصنيفهم في مجموعات بين التي توافق عليها بـ) كبيرة – متوسطة – منخفضة(، بحيث يكون لكل فرد في العينة في المجموعة الواحدة تكرار فقط .

تحليل نتائج الاستبانة للتعرف على واقع الهجرة القسرية لدى الأسر السورية في محافظة الإسكندرية وآليات تحقيق الأمن الاقتصادي :

جاء تحليل النتائج على النحو التالي واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية واشتمل على (20) عبارة، ويمكن إبراز نتائج هذا المحور كما يلي:

جدول (9) استجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول: واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية (ن = 412)

م	العبـــــارة	الإجابـــات			الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	كا^2	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
		كبيرة	متوسطة	ضعيفة						
		العدد	العدد	العدد						
		٪	٪	٪						
1	اعتمد بشكل أساسي على المساعدات الغذائية وبطاقات الغذاء	54	85	273	0,71	1,46	الثاني عشر	61,702	0,01	منخفضة
		13,1	20,6	66,3						

2	تساعد المنظمات الحقوقية الأممية في توفير مصدر دخل مستقر ومضمون	56	101	255	0,72	1,51	التاسع	78,165	0,01	منخفضة
		13,6	24,5	61,9						
3	اعتمد على الدعم النقدي بصفة أساسية في توفير متطلبات الحياة لأسرتي	82	55	275	0,80	1,53	الثامن	43,041	0,01	منخفضة
		19,9	13,3	66,7						
4	تساعد المنظمات الحقوقية الأممية في الحصول على تصاريح للعمل	30	85	297	0,61	1,35	التاسع عشر	53,074	0,01	منخفضة
		7,3	20,6	72,1						
5	أتأثر كثيرًا بموجات التضخم المتتالية وتغير سعر الصرف	56	108	248	0,72	1,53	السابع	66,050	0,01	منخفضة
		13,6	26,2	60,2						
6	أضطر لمزاولة أكثر من عمل لتوفير احتياجات الأسرة الأساسية	261	102	49	0,70	2,43	الثالث	75,421	0,01	مرتفعة
		63,3	24,8	11,9						
7	تضطر زوجتي وأفراد من أسرتي للعمل لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرة	235	119	58	0,69	2,46	الاول	52,777	0,01	مرتفعة
		57,0	28,9	14,1						
8	أرى أن الإسكندرية مكان مناسب للاستثمار في المستقبل	50	82	280	0,70	1,44	الرابع عشر	49,603	0,01	منخفضة
		12,1	19,9	68,0						
9	أنصح أصدقائي السوريين بالقدوم للإسكندرية للعمل	29	136	247	0,62	1,47	الحادي عشر	96,711	0,01	منخفضة
		7,0	33,0	60,0						

10	أفضل التعاون مع شركاء مصريين في تأسيس مشروعات	52	72	288	0,70	1,42	السادس عشر	25,504	0,01	منخفضة
		12,6	17,5	69,9						
11	أحقق مكاسب جيدة من عملي الخاص في الإسكندرية	29	58	325	0,58	1,28	العشرون والاخير	66,066	0,01	منخفضة
		7,0	14,1	78,9						
12	أستطيع تلقي العلاج بالمجان المستشفيات الحكومية في مصر	26	118	268	0,60	1,41	السابع عشر	52,628	0,01	منخفضة
		6,3	28,6	65,0						
13	أعاني من نقص الأدوية في مصر	51	119	242	0,67	2,42	الرابع	70,661	0,01	مرتفعة
		12,4	28,9	58,7						
14	أعاني من ارتفاع سعر الأدوية في مصر	240	82	90	0,70	2,44	الثاني	59,521	0,01	مرتفعة
		58,3	19,9	21,8						
15	أتلقى الدعم لأدوية الأمراض المزمنة كالضغط والسكر	46	89	277	0,68	1,43	الخامس عشر	71,719	0,01	منخفضة
		11,2	21,6	67,2						
16	يرفض دخولي أو أحد من دائرة معارفي للرعاية المركزية بالمستشفيات الحكومية بسبب الجنسية	51	102	259	0,70	1,49	العاشر	91,851	0,01	منخفضة
		12,4	24,8	62,9						
17	اضطر لبيع مدخراتي أو جزء منها لتغطية تكاليف العلاج في مصر	62	130	220	0,71	2,37	السادس	59,702	0,01	مرتفعة
		15,0	31,6	53,4						

18	تلقت زوجتي الرعاية الصحية الجيدة في فترة الحمل والولادة	47	89	276	0,69	1,44	الثالث عشر	49,702	0,01	منخفضة
		11,4	21,6	67,0						
19	أجد صعوبة في توفير حليب الأطفال	28	141	243	0,68	2,37	الخامس	72,000	0,01	مرتفعة
		6,8	34,2	59,0						
20	أنصح أصدقائي السوريين بالقدوم للإسكندرية للعمل أنصح أصدقائي السوريين بالقدوم للإسكندرية للعمل	48	75	289	0,69	1,41	الثامن عشر	88,083	0,01	منخفضة
		11,7	18,2	70,1						
الدرجة الكلية للمحور الأول					0,62	1,55				منخفضة

يتضح من جدول (9) أن متوسط محور واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية (1,55) بانحراف معياري قدره (0,62)، وكان الاتجاه العام "1,55" عند الاستجابة عن عبارات المحور الأول، كما جاءت جميع قيم كا^2 لعبارات المحور الأول دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01؛ مما دل على وجود فروق دالة إحصائيًا بين التكرارات الواقعية والتكرارات المتوقعة لكل العبارات.

وبتحليل استجابات عينة الدراسة على العبارات الخاصة بواقع واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية، يتضح أن:

العبارات رقم (7)، (14)، (6) قد أخذت الترتيب الأول والثاني والثالث على التوالي، بدرجة موافقة (مرتفعة)، وبيانها كالتالي:

- جاءت العبارة (7) والتي تنص على: " تضطر زوجتي وأفراد من أسرتي للعمل لتوفير الاحتياجات الأساسية للأسرة ". في الترتيب الأول بمتوسط

(2,46) وانحراف معياري (0,69)، حيث وافقت عليها نسبة (57,0٪) من العينة بـ "كبيرة"، في حين أن نسبة (28,9٪) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (14,1٪) وافقت عليها بـ "ضعيفة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ " مرتفعة "، كما جاءت قيمة كا2 (59,521) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.

- جاءت العبارة (14) والتي تنص على: " أعاني من ارتفاع سعر الأدوية في مصر " . في الترتيب الثاني بمتوسط (2,44) وانحراف معياري (0,70)، حيث وافقت عليها نسبة (58,3٪) من العينة بـ "كبيرة"، في حين أن نسبة (19,9٪) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (21,8٪) وافقت عليها بـ "ضعيفة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ " مرتفعة "، كما جاءت قيمة كا2 (70,661) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.
- جاءت العبارة (6) والتي تنص على:" أضطر لمزاولة أكثر من عمل لتوفير احتياجات الأسرة الأساسية" . في الترتيب الثالث بمتوسط (2,43) وانحراف معياري (0,70)، حيث وافقت عليها نسبة (63,3٪) من العينة بـ "كبيرة"، في حين أن نسبة (24,8٪) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (11,9٪) وافقت عليها بـ "ضعيفة"، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "مرتفعة"، كما جاءت قيمة كا2 (66,050) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.

أما العبارات رقم (11)، (4)، (20) فقد أخذتا الترتيب الأخير والتاسع عشر والثامن عشر على الترتيب، باستجابات منخفضة في قوتها وبيانها كالتالي:

- جاءت العبارة (11) والتي تنص على: " أحقق مكاسب جيدة من عملي الخاص في الإسكندرية " . في الترتيب العشرون بمتوسط (1,28) وانحراف معياري (0,58)، حيث وافقت عليها نسبة (78,9٪) من العينة بـ " ضعيفة "، في حين أن نسبة (14,1٪) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (7,0٪) وافقت عليها بـ " كبيرة "، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "ضعيفة"، كما جاءت قيمة كا2 (59,702) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.
- جاءت العبارة (4) والتي تنص على: "تساعد المنظمات الحقوقية الأممية في الحصول على تصاريح للعمل" . في الترتيب التاسع عشر بمتوسط (1,35) وانحراف معياري (0,61)، حيث وافقت عليها نسبة (72,1٪) من العينة بـ " ضعيفة "، في حين أن نسبة (20,6٪) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (7,3٪) وافقت عليها بـ " كبيرة "، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "ضعيفة"، كما جاءت قيمة كا2 (75,421) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.
- جاءت العبارة (20) والتي تنص على: أنصح أصدقائي السوريين بالقدوم للإسكندرية للعمل أنصح أصدقائي السوريين بالقدوم للإسكندرية للعمل " . في الترتيب الثامن عشر بمتوسط (1,41) وانحراف معياري (0,69)، حيث وافقت عليها نسبة (70,1٪) من العينة بـ "ضعيفة"، في حين أن نسبة (18,2٪) وافقت عليها بـ "متوسطة"، وأن نسبة (11,7٪) وافقت عليها بـ " كبيرة "، وكان الاتجاه العام للاستجابة عن هذه العبارة بـ "ضعيفة"، كما جاءت قيمة كا2 (91,851) وهي دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0,01.

أما باقي العبارات فكانت استجاباتها منخفضة في قوتها، مع ملاحظة أنه في حالة تساوي المتوسطات تكون الأولوية للعبارة ذات الانحراف المعياري الأقل، والذي يدل على اتفاق أكثر بين الاستجابات.

ويتضح مما سبق؛ فيما يخص واقع الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية أن هناك ضعف في دور المنظمات الحقوقية الأممية الخاص برعاية اللاجئين السورين في مصر والذي يتضح في ضعف قدرتها في الوفاء بالتزاماتها الاقتصادية تجاه هؤلاء اللاجئين الأمر الذي جعل العديد من الأسر السورية تقوم بالاستعانة بأي فرص للعمل لمعظم أفرادها حتى يستطيعوا الوفاء بالتزاماتهم المادية تجاه أبنائهم وأسرهم، وحتى هذا الأمر تقابله العديد من المشكلات أهمها اشتراط الحكومة المصرية تشغيل نسبة 90 بالمئة من المصريين في المشاريع السورية، وهذا الأمر ليس سهلاً على السوريين، بسبب الاختلاف الثقافي بينهم وبين المصريين، وبخاصة في المطاعم والفنادق. كما تراجعت الأوضاع المادية للسوريين في الآونة الأخيرة، بسبب موجة الغلاء التي اجتاحت الأسواق المصرية، وهذا الأمر أثر في المواطن السوري والمصري على حد سواء.

كما أن هناك مشكلات اقتصادية أخرى تمثلت في قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين السوريين في مصر بقطع جزء كبير من هذه المساعدات عشوائياً، بحجة أن هناك نقصاً في التمويل بالأغذية، وهو ما سبب مشكلات حقيقية لدى السوريين المحتاجين، في حين أن بعض السوريين ظروفهم المادية جيدة، ورغم ذلك يتقاضون مساعدات، وتظل الفئة الأكثر حاجة لا يصلها الدعم. حيث أكدت الاحصائيات على أن هناك نحو 70 بالمئة من السوريين في مصر تم قطع الإعانات عنهم، ثم تمت إعادة 20 بالمئة منهم

ومتبق حالياً نحو 50 بالمئة ما زالت مقطوعة عنهم الإعانات الخاصة بالإغاثة (منال العيسوي، 2019).

وقد خفضت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين المساعدات الإغاثية للاجئين السوريين بصورة تدريجية حتى وصلت إلى 200 جنيه مصري، ما يعادل 20 دولار أمريكي، تُعطى على هيئة قسائم غذائية فحسب التقرير الصادر عن منظمة المرأة العربية يؤكد أنه لا بد من إعادة النظر في المساعدات التي توجه للاجئين من مجرد مساعدات إغاثية إلى مساعدات تنموية نظراً إلى طول فترة اللجوء وتعدد الحاجات تبعاً لذلك، ومن ثم فإن الأسر اللاجئة تحتاج إلى توليد الدخل بصورة لائقة بدلاً من الاعتماد المستمر على المساعدات الغذائية، وبخاصة أن المساعدات الغذائية قد جرى خفضها والاقتطاع منها بدعوى توجيهها فقط للأكثر عوزاً واحتياجاً. ولكن بصفة عامة، فتحديد الأكثر عوزاً واحتياجاً بين لاجئين هم أصلاً في حالة عوز وحاجة تعد مهمة صعبة بل مستحيلة. ومن ثم لابد من الإشارة إلى أن قطع المساعدات الغذائية عن بعض اللاجئين بدعوى خفض النفقات تبعاً لخفض المساعدات الدولية قد أدى إلى نتائج كارثية على اللاجئين. وهو ما جعلهم يعتبرون حياتهم مستحيلة في البلدان المضيفة ودفعهم للتفكير بالهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، بينما دفع الكثيرون منهم ممن هم في سن التعليم الأساسي إلى التوجه إلى سوق العمل لكسب العيش، بينما أدى إلى تعريض النساء منهم إلى مخاطر جمة كالاستغلال الجنسي وغيره من صور العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي وشبكات الدعارة المباشرة أو الدعارة المقنعة كالزواج المؤقت والمتكرر (منظمة المرأة العربية، 2016)

تحليل نتائج الدراسة الاثنوجرافية

١ – المقابلات مع اللاجئين السوريين

قامت الباحثة بإعداد مجموعة من الأسئلة التي تعكس الواقع الهجرة القسرية وآليات تحقيق الأمن الاقتصادي لدى عينة من الأسر السورية في محافظة الإسكندرية، وفي إطار ذلك قامت الباحثة بإعداد نموذجين لأسئلة المقابلة النموذج الأول موجه إلى (10) من أبناء الجالية السورية في مصر واشتملت على (45) سؤالا، والنموذج الثاني موجه إلى (10) من مسئولي وموظفي مكاتب اللاجئين في مفوضية اللاجئين السوريين في الإسكندرية واشتملت على (20) سؤالا وقد دارت المقابلات التي أجرتها الباحثة مع حالات الدراسة على النحو التالي:

في لقاء مع أفراد عينة الدراسة من أبناء الجالية السورية في مصر، ومن خلال الحوار معهم حول عدد من النقاط التي تتصل بهذا الموضوع وفي سؤالهم حول آليات تحقيق الأمن الاقتصادي من حيث التسهيلات التي وفرتها لك الحكومة المصرية للحصول على فرصة عمل مناسبة لهم، أجاب معظم أفراد عينة الدراسة بصعوبة الحصول على فرصة عمل مناسبة لإمكانياتهم أو غير مناسبة، حتى أنه في سؤال البعض منهم أكد قائلا " ما بعرف ممكن الشيء تكون مع حد غيري أما أن كان هونيك صعوبة إنني بلاقي عمل"، في حين حصر البعض منهم تلك المساعدة من جانب الدولة المصرية فيما تقدمه بعض الجمعيات الأهلية من فرص عمل ومساعدات بسيطة غير كافية لاحتياجات ومتطلبات هؤلاء الأفراد.

وفي سؤال حول الإجراءات الاقتصادية الحكومية التي أثرت بالإيجاب أو السلب على وضعك الاقتصادي بمصر، أجاب معظم أفراد عينة الدراسة أن

هناك العديد من الأثار الاقتصادية السلبية لحالة التضخم الحالية في مصر شأنها شأن معظم الدول جراء الأزمات المتتالية كفيروس كورنا والحرب الأوكرانية الروسية وأزمة الدولار وتعويم الجنيه وغيرها من الأزمات التي أوجدت صعوبة بالغة على المستوى الاقتصادي لمعظم أبناء الجالية السورية المقيمين في مصر نتيجة غلاء المعيشة والارتفاع المستمر والمتزايد للأسعار وفي هذا السياق وفي سؤال لأحد أبناء الجالية السورية أجاب قائلا " أن من اقوى الأثار السلبية علينا هون ارتفاع الأسعار والوضع صعب هون وحصوص اني بعمل باليومية"، وفي نفس السياق أجاب أخر " ارتفاع الأسعار والوضع صعب هون وحصوص اني بعمل باليومية"، من ثم يتضح مما سبق الضعف الكبير فيما تقدمه الدولة المصرية من مساعدات اقتصادية وفق أراء معظم أفراد عينة الدراسة وعدم وجود ايه تسهيلات في هذا الشأن، ووجود العديد من الأزمات الاقتصادية التي يعيشها أبناء الجالية السورية في مصر منها ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار والإيجار وغيرها كنتيجة طبيعية لتوالي الأزمات الاقتصادية التي يعيشها العالم بأكمله وانعكست أثاره على مصر أيضا.

وفي سؤال حول نوعية المساعدات التي قدمت لأبناء الجالية السورية في مصر من كافة المنظمات الحقوقية، وما هية هذه المنظمات، أجمعت معظم أراء عينة الدراسة حول انحصار تلك المساعدات في الجمعيات الأهلية المصرية إضافة إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة، حيث أجاب أفراد العينة قائلا " ما في غير المفوضية السامية للأمم المتحدة الشؤون اللاجئين وكاريتاس مصر كمان، وماكو مساعدات غير عن طريق القسايم لكن ما يتكفي"، وأجاب أخر "اول شئ سجلت في المفوضية بكفر عبدة بالإسكندرية كلاجئ وفتحت ملف هونيك وبعدا حولوني علي كاريتاس علشان يفحص اذا كنت محتاج

المساعدة النقدية وهي بتساعدني جدا بطاقات الغذاء بصرفها من فتح الله لكن ليهم شروط أن فية بعض السلع ممنوع اخذها"، مما سبق يتضح انحصار المساعدات الاقتصادية المقدمة لأبناء الجالية السورية في مصر في المساعدات الغذائية عن طريق قسائم الغذاء التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤن اللاجئين، وأن هذه المساعدات لا تكفي حاجة هؤلاء اللاجئين، وأن هناك احتياجات أخرى أكثر أهمية من الغذاء يصعب توفيرها كالأدوية والسكن اللائق والتعليم الجيد والخدمات الصحية المختلفة التي يصعب الحصول عليها، إضافة إلى بعض المساعدات المقدمة من قبل بعض الجمعيات الأهلية في مصر.

وفي سؤال أخر حول الوسائل التي استعنت بها للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي واجهتك في مصر، ومدى كفاية الدخل للوفاء بالتزاماتك نحو أسرتك، أجاب معظم أفراد عينة الدراسة بأن الدخول لا تصل حتى لحد الكفاف، وأن هناك من الاحتياجات ما تتطلب أكثر من ذلك بكثير ويصعب توفير هذه المتطلبات إلا عن طريق السلف والاقتراض وخاصة من أخوتي وأقاربي السوريين حتى نستطيع العيش حيث أجاب أحد أفراد أبناء الجالية السورية قائلا " بحاول اجد عمل اضافي في مصانع حلويات تانيه"، وأجاب أخر " دخلي بسيط وظروف اسرتي بالكاد تمشي"، وأسرد أخر قائلا " والله ماشية بصعوبه، وكثير واطلب سلف من صاحب العمل كمان"، وفي نفس السياق أجاب أخر قائلا "للاسف انا عايش بصعوبة لان ظروف البلد كمان صعبة وماعفرت اتغلب علي هاي المشكله" مما سبق يتضح أن هناك صعوبة كبير تواجه أبناء الجالية السورية في مصر من حيث عدم كفاف الدخول للحد الذي يضطرون فيها معظمهم للاقتراض من إخوانهم السوريين أو أصحاب العمل بل يضطر

معظمهم للعمل أكثر عمل لمحاولة منهم لسد احتياجاتهم ومتطلبات أسرهم الضرورية والملحة.

٢- المقابلات مع مسئولي وموظفي مكاتب اللاجئين في مفوضية اللاجئين السوريين في الإسكندرية

ومن خلال الحوار مع أفراد عينة الدراسة من مسئولي وموظفي مكاتب اللاجئين في مفوضية اللاجئين السوريين في الإسكندرية حول البيانات والإحصائيات المتاحة لجميع اللاجئين السورين المقيمين في مدينة الإسكندرية أجاب معظم أفراد عينة الدراسة مؤكدين على توافر جميع البيانات والإحصائيات اللازمة لجميع المستفيدين من المساعدات المقدمة من قبل المفوضية السامية للاجئين، كما أكد معظم أفراد عينة الدراسة على عدم وجود أي نوع من المساعدات أو التبرعات وأن مصدر التمويل الأساسي ينحصر في مصادر التمويل الخارجية وليست الحكومية مثل: كاريتاس النمسا GIZ – ILO– UNHCR – EV – UNICEF، حيث أجاب البعض منهم قائلين: " نعم توجد بيانات مفصلة للفئة المستهدفة التي تستفيد بالخدمات من كاريتاس"، وقال أخر: " نعم توجد إحصائيات مفصلة لكل اللاجئين السوريين في محافظة الإسكندرية، والمستفيدين من خدمات كاريتاس، ولا توجد إطلاقا أي نوع من التبرعات الأهلية أو الحكومية وان المصدر الوحيد للتمويل هو مصادر التمويل الخارجي من مختلف المؤسسات الأممية منها: المفوضية والاتحاد الأوروبي".

يتضح مما سبق أنه جميع البيانات عن اللاجئين السورين بمدينة الإسكندرية متوفرة في المفوضية السامية حرصا منها على تقديم المساعدات المطلوبة، وأنه لا توجد أيه تبرعات من أي جهة أهلية أو حكومية، وتنحصر

مصادر التمويل في المنظمات الأممية مثل كاريتاس النمسا –GIZ – ILO .UNHCR – EV – UNICEF

وفي سؤال أخر حول حجم التمويل المقدم للمفوضية كافيًا لممارسة عملها على الوجه الأمثل أم لا؟، وهل يوجد تنسيق كامل مع الجهات الرسمية المصرية في تقديم الخدمات؟ أجاب معظم أفراد عينة الدراسة مؤكدين على عدم كفاية حجم التمويل الحالي للدرجة التي معها تم انقاص هذه المساعدات والاكتفاء فقط بالمساعدات الغذائية والسكن المناسب في بعض الأحيان، وأكد أفراد عينة الدراسة على وجود تنسيق كامل مع وزارة التضامن الاجتماعي من أجل إيصال المساعدات لمن يستحقونها، حيث أجاب أحد أفراد عينة الدراسة قائلا: " يوجد تنسيق كامل مع الجهات الرسمية المصرية في تقديم الخدمات متمثلا في وزارة التضامن الاجتماعي، وهناك مرونة كافية بين المفوضية والوزارة بهدف مساعدة اللاجئين السورين، ولا يوجد أي نوع من أنواع المضايقات الأمنية من قبل أجهزة الأمن المصرية على عمل المفوضية"، وقال أخر: " هناك تنسيق كامل بين وزارة التضامن الاجتماعي مع المفوضية العالمية للاجئين في الأمم المتحدة، وأن خدمات المفوضية تنحصر في خدمات صحية ولدعم المجتمعي سواء في دمج اللاجئين وأنشطة مدرة للداخل، وأن أهم المشكلات الخاصة باللاجئين التي تتطلب تدخل المفوضية في حلها هي نقص التمويل".

يتضح مما سبق وجود تعاون كامل بين المفوضية الأممية لحقوق اللاجئين بمدينة الإسكندرية ووزارة التضامن الاجتماعي في مصر لمساعدة اللاجئين السورين في توفير الغذاء والسكن المناسب، وأن أهم المشاكل التي

تواجه المفوضية هي نقص التمويل الذي لا يفي بمتطلبات واحتياجات اللاجئين السورين بمدينة الإسكندرية.

نتائج البحث

خلص البحث في شقية النظري والميداني لعدد من النتائج وهي:

١- ضعف دور المنظمات الأممية في تحقيق الامن الاقتصادي لدى اللاجئين السورين في مصر، والتي انحصرت في المساعدات الغذائية والتي جرى تخفيضها في الفترة الأخيرة، إضافة إلى الحرمان من الحصول على فرص العمل الملائمة لهم كنتيجة لعدم ملاءمة الموطن الجديد (مصر) لممارسة الوظائف والحرف التي تمارس في بلد المنشأ (سوريا).

٢- لا يوجد أسلوب شامل ومتكامل لمساعدة هؤلاء اللاجئين في مصر.

(٤) هناك قصور في وضع الاتفاقيات الدولية التي تم التوقيع عليها من جانب مصر موضع التطبيق العملي.

(٥) هناك نوعًا من التهميش لمجتمع اللاجئين في الدولة المصرية يمكن أن يكون له آثار سلبية طويلة الأمد على سكانها وبموجبه لن يستطيع هؤلاء المهمشين تحقيق إمكاناتهم داخل إطار المجتمع المضيف.

(٦) هناك قصور من جانب وزارة الهجرة في عقد المؤتمرات النوعية للمغتربين، والعمل على تطبيق توصياتها بما يخدم عملية التنمية الشاملة في مصر، ومواصلة سياستها في توثيق العلاقة مع المؤسسات الحقوقية والاممية.

(٧) لا روابط وجمعيات ومجالس الجاليات السورية أفقيًا وعموديًا (على مستوى الاختصاصات)

(٨) لا توجد قاعدة بيانات الكترونية تضم الكفاءات السورية المهاجرة، وهناك نقص في الدراسات والإحصاءات حول الكفاءات السورية المهاجرة قليلة،

المراجع:

- انتصار العتوم. (2020)، لاتجاهات النظرية في دراسة الهجرة الريفية، على الرابط:https://e3arabi.com/%D8%B9%D9 2/5/2025
- حلا زوبته (2021). واقع الاندماج الاجتماعي الاقتصادي لدى المهاجرين السوريين قسرياً في المجتمع المصري، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، جامعة عين شمس، كلية الأداب.
- دراسة سحر حسان بربري (2017). أوضاع اللاجئات في المجتمع المصري دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات في مصر، مجلة حوليات آداب عين شمس، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- رامز عدنان راجح ، محمد جمال الدين مظلوم (2013) تصور إستراتيجي لمواجهة الهجرة غير القانونية من الجمهورية العربية السورية رسالة (ماجستير) – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- سامية سامي أحمد، حمزة، محمد، ومحمد، جلال مدبولي. (2019). الهجرة القسرية ومشكلات التكيف الاجتماعي للأسر السورية. مجلة كلية الآداب: جامعة بني سويف – كلية الآداب، ع53، ص 113–127.
- سحر حسني بربري،. (2017).. أوضاع اللاجئات فى المجتمع المصرى دراسة ميدانية على عينة من النساء السوريات اللاجئات فى مصر .حوليات أداب عين شمس .مجلد , *45* عدد (يوليو – سبتمبر (أ) , 75–106.
- الشفاء المصري (2018). هجرة الكفاءات السورية– اسبابها وآثارها والاستفادة منها، مركز بحوث للدراسات، جامعة رشد الافتراضية، سوريا

- كريمة قحايرية وصالح جدي (2015). الاستراتيجية الأمنية الأوربية تجاه قضايا اللاجئين دراسة حالة اللاجئين من الأزمة السورية، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- كيلسي نورمن (2016) مسؤولية وقدرة الدولة المضيفة في مصر والمغرب وتركيا، تحديات الهجرة القسرية على المدى الطويل وجهات نظر من لبنان والأردن والعراق، مجموعة مقالات مركز الشرق لأوسط، مركز الشرق الأوسط، بيروت .
- المفوضية السامية لشئون اللاجئين– مصر، (2020)، خطة الاستجابة الإقليمية لدعم اللاجئين وتمكين المجتمعات المستضيفة لهم استجابة للأزمة السورية 2019– 2020
- ندى يسري كمال الطوانسي (2018). الهجرة القسرية وتأثيراتها على مستقبل الشباب: الشباب السوري نموذجاً. المؤتمر الدولي السنوي لكلية الآداب: الشباب .... وصناعة المستقبل: جامعة عين شمس، كلية الآداب، القاهرة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، 469 – 478.

Alexander Betts. (2010), Global Migration Governance Oxford: Oxford University Press, p. 13

James F. Hollifield. (2004), 'The Emerging Migration State', International Migration Review 38/3, p. 03.

Michalowski, C. A. Knoblock, and S. Thakkar.Automatically utilizing econdary sources to align information across data sources. Submitted to the AI Magazine, Special Issue on Semantic Integration,2004

Patricia Ward. (2014), 'Refugee Cities: Reflections on the Development and Impact of UNHCR Urban Refugee Policy in the Middle East, Refugee Survey Quarterly, pp. 77-93.